بالانتقال التدريجي نحو المستقبل تجاوزنا مخاطر الانحدار إلى أتون الماضي المظلم

عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية

فيما الحكومة التونسية تعقد اجتماع أزمة

المعارضة التونسية تتعهد بمواصلة الاعتصام في كافة الميادين

■ المعارضة التونسية تواصل الاعتصام في الميادين

■ المعارضة التونسية تواصل الاعتصام في الميادين

■ تونس /متابعات :

تتمسّك المعارضة والحركات الشبابية بمواصلة الاعتصام في كافة ميادين الاعتصام في تونس، مهددةً بتصعيد تحركاتها.

وأكد النائب سمير بالطيب في تصريحات صحفية أن المحتجين مُصرّون على الاستمرار في تنفيذ الاعتصام، وأنهم سيصعدون من تحركاتهم ولا يرضون بأقل من حل المجلس واستقالة الحكومة.

وفي هذا السياق اعتبر النائب عن الكتلة الديمقراطية المنسحبة من المجلس التأسيسي خميس قسيلة أن الحكومة الحالية فشلت في إدارة المرحلة الانتقالية، وانتهت شرعيتها المحددة بسنة لكتابة الدستور والإعداد للانتخابات، و«بهذا فإن عليها الرحيل».

ومن جهته شدّد القيادي في الاتحاد من أجل تونس الأزهر العكرمي على «أن إنقاذ البلاد من الوضعية التي تردّت فيها يتوقف على تشكيل حكومة إنقاذ وطني ترأسها شخصية وطنية مستقلة وتتكون من كفاءات وطنية تتولى تصريف الأعمال وتأخذ بيدها الملف الأمني والتصدي للإرهاب والجريمة السياسية وتعد لانتخابات حرة ونزيهة تتوافر فيها شروط الأمن وحياد الإدارة».

ومن جهتها تتمسك الأطراف المكونة للتحالف الحاكم في تونس، بقيادة حركة النهضة الإسلامية، برفض مطالب المعارضة والحركات الشبابية الداعية إلى حل المجلس الوطني التأسيسي، واستقالة الحكومة وتعويضها بحكومة إنقاذ وطني.

وأكد القيادي في حزب حركة النهضة العجمي الوريمي أن حلّ الحكومة بصفة منفردة فرضيّة غير واردة، موضحاً أنّ «المجلس الوطني التأسيسي مؤسّسة منتخبة شرعياً، لا يمكن حلّها ولا بديل لها»، حسب تعبيره.

وقال العجمي الوريمي في برنامج لإذاعة «موزاييك»، أمس الاثنين، إن التروياكا لا تطرح حل الحكومة ولا ترى مصلحة للبلاد في حلّها أو حل المجلس الوطني التأسيسي، مشيراً إلى أنه من غير الممكن تحديد مصير البلاد بصفة منفردة ودون التحاور بين مختلف الأطراف.

ودعا إلى التخلي عن فكرة حل الحكومة والعمل على إعادة هيبة المجلس الوطني التأسيسي والاتفاق حول أجل محدّد لاستكمال صياغة الدستور وإحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والقانون الانتخابي.

في غضون ذلك عقدت الحكومة التونسية التي يقودها الإسلاميون اجتماع أزمة أمس الاثنين بعد خمسة أيام من اغتيال النائب اليساري محمد البراهمي، وعلى خلفية حركة احتجاجية متنامية في البلاد.

وقال مصدر حكومي لوكالة الصحافة الفرنسية إن «الحكومة اجتمعت لإعلان قرارات مهمة»، في إشارة إلى اجتماع الأزمة برئاسة رئيس الوزراء علي العريّض على وقع الحركة الاحتجاجية التي أججها اغتيال البراهمي.

على صعيد متصل، حذر رئيس حركة النهضة الإسلامية التي تقود الائتلاف الحاكم في تونس، راشد الغنوشي، من دفع البلاد نحو المجهول، فيما واصلت المعارضة تحركاتها الميدانية والسياسية لحل المجلس التأسيسي وإسقاط الحكومة وسط حالة من الاحتقان والغضب وانقسام حاد في المجتمع.

وقال الغنوشي في تصريح إذاعي فجر أمس الاثنين، إن الائتلاف الثلاثي الحاكم منفتح على الحوار والتوافق، معتبرا أن «مشروع المسار الديمقراطي الانتقالي شارف على نهايته».

ولكنه حذر من دفع البلاد إلى المجهول، فيما ذهب بعض قادة أحزاب الائتلاف الحاكم إلى الحديث عن انقلاب على الديمقراطية، و«مؤامرة صهيونية» لإفشال المسار الانتقالي الديمقراطي في تونس.

وكانت تونس قد شهدت اندلاع موجة احتجاجات قوية بعد اغتيال السياسي المعارض محمد البراهمي، وهو ثاني سياسي معارض يتم اغتياله في تونس خلال ستة أشهر بعد اغتيال المعارض شكري بلعيد في فبراير الماضي.

ولم يستبعد وزير تونسي حل الحكومة التي يرأسها القيادي في حركة النهضة الإسلامية علي العريض، فيما تواترت أنباء عن استقالة عدد من وزراء هذه الحكومة التي تشكلت خلال شهر مارس الماضي.

وقال وزير الثقافة في الحكومة التونسية المؤقتة مهدي مبروك، الليلة قبل الماضية، إن حل الحكومة الحالية أمر غير مستبعد، ولكنه شدّد في المقابل على أهمية الإبقاء على المجلس التأسيسي لاستكمال المسار الانتقالي الديمقراطي.

وكانت أنباء ترددت ليلة أمس الأول أن عدداً من وزراء الحكومة التونسية الحالية استقالوا من مناصبهم، منهم وزيرا الداخلية لطفي بن جدو، والعدل نذير بن عمو.

وسبق لوزير التربية سالم الأبيض أن أعلن قبل ذلك استقالته، وقال إنه أبلغ رئيس الحكومة علي العريّض رغبته في الاستقالة من منصبه بعد اغتيال المعارض القومي محمد البراهمي يوم الخميس الماضي.

ميدانيا، استخدم الجيش التونسي الأسلاك الشائكة لإغلاق ميدان رئيسي يستخدمه المتظاهرون المؤيدون للحكومة والمعارضون لها في العاصمة أمس الاثنين، وأعلنه «منطقة عسكرية مغلقة».

وذكرت وسائل إعلام معارضة أن المحتجين من الجانبين تعهدوا بالعودة، مضيفة أن معارضين للحكومة بدؤوا التجمع قرب الميدان، فيما يزداد التوتر في البلاد مع تحول الاحتجاجات إلى العنف، وذلك سط دعوات المعارضة لحل الحكومة التي يقودها الإسلاميون.

وكانت وزارة الداخلية التونسية تعهدت السبت بالحياد وحماية المتظاهرين المعارضين للحكومة بعد تصاعد وتوسع الاحتجاجات في تونس، إلا أن النائب المعارض سمير الطيب اتهم وزارة الداخلية بعدم الحفاظ على عهودها، متهما قوات الشرطة بممارسة العنف ضد المحتجين.

واستخدمت الشرطة أمس الأول كميات كبيرة من الغاز المدمع ضد متظاهرين معارضين عقب تشييع جثمان محمد البراهمي الذي لقي حتفه بالرصاص خارج منزله على يد مسلحين الخميس الماضي.

من جهته نفى المدير العام للأمن العمومي مصطفى الطيب بن عمر في حوار تلفزيوني اتهامات من المعارضة بوجود «جهاز أمني موازٍ»، داعيا كل شخص يملك «إثباتات» على وجوده أن يقدمها لوزير الداخلية، في إشارة إلى تصريحات النائب المعارض منجي الرحوي الذي نقل إلى المستشفى إثر «اعتداء وحشي».

واتهم الرحوي -وهو قيادي في الجبهة الشعبية (يسار)- المدير العام لوحدات التدخل (شرطة مكافحة الشغب) عماد الغضباني بالإشراف على ما أسماه «أمنا موازيا تشرف عليه مليشيات من حركة النهضة»، قائلا إن الغضباني «يساند حركة النهضة ويقمع المتظاهرين بشكل وحشي».

من جهتها طالبت نقابة موظفي شرطة مكافحة الشغب (غير حكومية) السبت وزير الداخلية بمراجعة التعيينات في المؤسسة الأمنية «بالاعتماد على معيار الكفاءة والحرفية والتجربة لا الولاء والتقرب إلى السلطة الحاكمة».

وفي سيدي بوزيد (وسط) مهد الثورة التونسية ومسقط رأس البراهمي الذي شيعت جنازته السبت، قال مراسل وكالة الصحافة الفرنسية إن قوات الأمن فرقت متظاهرين فجر الأحد واعتقلت محتجين أضرموا النيران في إطارات السيارات لقطع الطرق، ورشقوا الشرطة بالحجارة.

وكان نشطاء في المدينة قالوا في وقت سابق إن الولاية أصبحت خارج سيطرة السلطة المركزية، وإن الأهالي عينوا مجالس محلية لتسيير الأمور رافضين العودة عن ذلك حتى تسقط الحكومة، بحسب قولهم.

يشار إلى أن الاحتجاجات أدت إلى مقتل شاب يدعى محمد المفتي مساء الجمعة أمام مقر ولاية قفصة (جنوب غرب) أثناء مظاهرة ضد حركة النهضة التي تتهمها المعارضة باغتيال البراهمي، في حين تنفي الحركة ذلك.

وأعلنت الرئاسة التونسية في بيان لها أمس أن الوضع الأمني في البلاد كان موضع بحث بين الرئيس منصف المرزوقي والمجلس العسكري الأعلى الذي يضم قيادات الجيوش الثلاثة.

عشرات القتلى في سلسلة تفجيرات بالعراق

■ سيارة مفخخة بعد انفجارها في العراق

■ بغداد / متابعات :

قتل العشرات وجرح ما لا يقل عن 180 شخصا أمس الاثنين بسلسلة انفجارات لسيارات مفخخة في العاصمة العراقية بغداد هزت مناطق ذات غالبية شيعية، بحسب ما أفادته مصادر أمنية طبية. وهو ما يرفع عدد ضحايا أعمال العنف المتواصلة في البلاد.

وبلغ عدد القتلى في حصيلة غير نهائية نشرتها وكالة الأنباء الفرنسية 48 قتيلا و225 جريحا، مشيرة إلى أن تصاعد أعمال العنف يثير المخاوف من العودة إلى صراع شامل في البلد الذي يحاول فيه الأكراد والشيعة والمسلمون السنة إيجاد وسيلة لتقاسم السلطة.

من جهتها قالت وكالة الصحافة الفرنسية إن عدد الجرحى بلغ 225 جريحا، وهي أرقام مرشحة للارتفاع، موضحة أن عشر سيارات مفخخة استهدفت مناطق متفرقة من محافظة بغداد، كما انفجرت خمس سيارات أخرى في الكوت (160 كلم جنوب بغداد) والسماوة (280 كلم جنوب بغداد) والبصرة (450 كلم جنوب بغداد).

ونقلت عن مصدر مسؤول في وزارة الداخلية قوله إن الهجمات التي وقعت في أوقات متزامنة بدأت عند الساعة 7.30 بالتوقيت العراقي أي 4.30 بالتوقيت العالمي.

وأضاف المصدر ذاته أن 27 شخصا قتلوا وأصيب أكثر من 115 بجروح بانفجار تسع سيارات مفخخة داخل مدينة بغداد استهدفت معظمها مناطق شيعية، وأن شخصين قتلا وأصيب 15 بجروح في انفجار المحمودية (30 كلم جنوب بغداد).

واستهدفت السيارات المفخخة في بغداد مناطق البياع (غرب) والرسالة (جنوب غرب) والصدر (شرق) والحرية (شمال) والشرطة الرابعة (جنوب) والكاظمية (شمال).

وفي هجمات وقعت في مناطق أخرى من العراق، قتلت سيارتان مفخختان في الكوت خمسة أشخاص وأصابت 35 بجروح، كما قتل شخصان آخران وأصيب 10 بجروح في السماوة، وقتل شخص وأصيب ستة في البصرة.

وبهذه الحصيلة يرتفع عدد ضحايا أعمال العنف التي اندلعت خلال الشهر الحالي أو وتلك المندلعة منذ بداية العام، وعلى الرغم من تضارب الأرقام فيما يخص عدد القتلى فإن المؤكد أن عدد ضحايا شهر يوليو الحالي زاد على 700 قتيل، وأن عددهم بلغ نحو ثلاثة آلاف منذ بداية العام الحالي.

الرئيس الإيراني يختار أسماء حكومته المرتقبة

■ طهران / وكالات :

رشح الرئيس الإيراني حسن روحاني عددا من الأسماء لتولي حقائب وزارية في حكومته المرتقبة، في حين قال مستشاره الاقتصادي محمد باقر نوبخت إن هذه حكومة ستعيد النظر في الميزانية التي وضعتها حكومة أحمدي نجاد.

وقالت وكالة رويترز نقلا عن وكالة الطلبة الإيرانية للأنباء أمس الاثنين إن قائمة الترشيحات تتضمن 17 مرشحا.

وسيرشح روحاني محمد فروزنده رئيسا للمجلس الأعلى للأمن القومي وهو منصب سيجعله كبيرا للمفاوضين النوويين.

وفروزنده عضو سابق في الحرس الثوري الإيراني وهو حاليا عضو في المجلس الأعلى للأمن القومي ورئيس مؤسسة خيرية حكومية كبيرة ذات قوة اقتصادية.

وبحسب المصدر الإيراني ذاته فإن روحاني سيرشح بيجن زنغنه للعودة إلى منصب وزير النفط الذي شغله من عام 1997 إلى عام 2005.

وساعد زنغنه عندما كان وزيراً للنفط في جذب مليارات الدولارات من الاستثمارات الأجنبية إلى صناعة النفط والغاز في إيران، وكان ينظر إليه على أنه يتمتع بدعم المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي، وقد ظل وزيرا للنفط إلى أن انتخب محمود أحمدي نجاد رئيسا لإيران عام 2005.

وقال مبعوث خليجي من منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) عن زنغنه إن «لديه قدرة جيدة على التواصل ويحظى باحترام داخل أوبك. هذه أنباء طيبة فيما يتعلق بأسعار النفط واستقرار السوق».

وكان روحاني قد انتخب رئيسا لإيران الشهر الماضي ومن المقرر أن يجري تنصيبه في الرابع من أغسطس القادم.

في سياق متصل قال مستشاره الاقتصادي نوبخت إن الميزانية الحالية غير قادرة على إنجاز البرامج والخطط لهذا العام، مطالبا بإعادة هيكلتها وفق واقع نسب الدخل والتكاليف.

وكان البرلمان قد أقر ميزانية العام الفارسي الجديد بنحو مئتي مليار دولار، وحاول تقليل اعتماد الميزانية على عائدات النفط جراء العقوبات الغربية على صادراته، مما أدى إلى تراجع قيمة العملة المحلية الريال بثلاثة أضعاف.

حول العالم

كارتر يعتزم زيارة بيونغ يانغ للإفراج عن أميركي

■ سول / وكالات :

قالت وسائل إعلام كورية جنوبية إن الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر يعتزم زيارة بيونغ يانغ قريبا في محاولة للإفراج عن مواطن أميركي محتجز هناك لاتهامه بارتكاب جرائم ضد البلد.

ونقلت وكالة يونهاب الكورية الجنوبية أمس الاثنين عن مصدر في واشنطن قوله إن كارتر اتصل بكوريا الشمالية لترتيب الزيارة، مرجحة قيامه بالزيارة بصفة شخصية لضمان الإفراج عن الأميركي كينيث باي.

وقال المصدر إن قضية باي المحتجز في كوريا الشمالية منذ تسعة أشهر بدأت تصبح عبئا على الولايات المتحدة الأميركية، مضيفا أن زيارة كارتر ستركز على قضية الإفراج عن المواطن الأميركي «أكثر من أي شيء آخر».

وكانت المحكمة العليا في كوريا الشمالية قد حكمت على باي بالسجن 15 عاما مع الأشغال الشاقة بعد اعتقاله في نوفمبر الماضي أثناء قيادته مجموعة سياحية عبر المنطقة الشمالية في كوريا.

واتهمت بيونغ يانغ باي بالمشاركة في أنشطة تهدف إلى إسقاط نظام الحكم من خلال تسريب ما لا يقل عن 250 طالبا إلى البلاد.

وكان باي قد اعترف بأنه مبشر مسيحي، مضيفا أنه أقام أكثر من قداس في كوريا الشمالية وأن تحركه أتى بدافع إيماني من أجل الوعظ.

وتصنف جماعة أوبن دورز إنترناشيونال المسيحية كوريا الشمالية بأنها أكثر الدول معاداة للمسيحية منذ أواخر 2000 .

المعارضة الكمبودية ترفض نتائج الانتخابات

■ بنوم بنه / وكالات :

أعلنت المعارضة الكمبودية رفضها نتائج الانتخابات البرلمانية التي أسفرت عن فوز حزب الشعب الكمبودي الحاكم بقيادة رئيس الوزراء هون سين بفارق 13 مقعدا عن خصومه، مطالبة بإجراء تحقيق مستقل حول عمليات التزوير التي شابت الاقتراع الأحد.

وشكك حزب الإنقاذ الوطني في نتائج الانتخابات، بسبب «مخالفات كثيرة» أكدتها منظمات محلية ودولية، مطالبا بتشكيل لجنة مكلفة بالتحقيق في العملية الانتخابية، تتألف من أعضاء من الأغلبية والمعارضة واللجنة الانتخابية الوطنية وممثلين عن الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، على أن تعلن النتائج في 31 أغسطس على أقصى تقدير.

وأشار زعيم المعارضة سام راينسي -العائد من منفاه بفرنسا- في مؤتمر صحفي أمس إلى شطب 1.25 مليون اسم من اللوائح الانتخابية، وتزوير مليون اسم، وتكرار أسماء في عدة لوائح.

كما نددت منظمات أجنبية من بينها منظمة الشفافية الدولية أمس الأول الأحد بظروف الانتخابات، بسبب اتهامات بغياب تكافؤ الفرص والشفافية والنزاهة في الانتخابات.

وكانت الحكومة قد أعلنت أن حزب الشعب الكمبودي الذي يتزعمه هون سين فاز في الانتخابات بحصوله على 68 مقعدا في البرلمان المؤلف من 123 عضوا، مقابل 55 مقعدا لحزب الإنقاذ الوطني المعارض.

ورغم التشكيك بنتائج الانتخابات، يؤكد محللون أن أغلبية حزب الشعب الكمبودي قد تنخفض نتيجة اندماج حزبي المعارضة الرئيسيين في الآونة الأخيرة، إضافة إلى عودة سام راينسي من المنفى.

وكان حزب الشعب يشغل تسعين مقعدا في البرلمان المنتهية فترته من أصل 123 عضوا، في حين كان حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي المعارض يشغل 29 مقعدا.

كريم عبد السلام

أبطال مصر في شمال سيناء

في الوقت الذي ننشغل فيه بعنف مؤيدي الرئيس المعزول في ميدان النهضة وإشارة رابعة العدوية، ومسيراتهم التي تنطلق لإثارة الرعب والموت فى شوارع القاهرة، يخوض أبطالنا من ضباط وجنود الجيش والشرطة معارك ضارية مع الإرهابيين التابعين لجماعة الإخوان وتنظيم القاعدة فى شمال سيناء، رفح والشيخ زويد والعريش، وغيرها من المناطق التي حوّلها نظام مرسي إلى «قندهار ثانية» لحماية سيطرة الإخوان على السلطة، بطولة جنودنا وضباطنا في شمال سيناء، أنهم يقاتلون عدواً جباناً وطبيعة جغرافية قاسية في الوقت نفسه، فالجماعات الإرهابية في سيناء وتساندها العناصر الأجنبية التي سمح لها مرسي بالتمركز فى المنطقة وساعدها على امتلاك كميات كبيرة من السلاح المتطور، تستهدف أقسام الشرطة والكمائن بشمال سيناء، بأسلحة مثل الهاون والأربي جي والجرانوف، من مسافات بعيدة نسبياً تسمح لها بإصابة أهدافها والهرب إلى مكامنها أو أنفاقها تحت الأرض، وقد حققت القوات المسلحة خطوات مهمة على صعيد إعادة الانتشار وإدخال مزيد من الجنود والآليات إلى شمال سيناء، منها مثلاً الطائرات المروحية المقاتلة من طراز «أباتشي» والدبابات والعربات المدرعة، الأمر الذي أسهم فى دحر عصابات الإرهاب إلاّ أن العديد من الخلايا مازالت كامنة وينشط بعضها فى ساعات محددة كأن تهاجم أقسام الشرطة والكمائن ساعة الإفطار، كما حدث مع جنودنا فى رفح رمضان الماضي عندما فتح عليهم الإرهابيون النار ساعة الإفطار.

بالطبع تعلم جنودنا الأبطال الدرس وفهموا الطبيعة الخسيسة للإرهابيين المهاجمين، الذين لا يعرفون رباً ولا يخشعون لشعيرة، وبدأوا فى صد الإرهابيين والإيقاع بعدد منهم، ومن اعترافاتهم تأكدت معلومات بضلوع أطراف محلية ودولية لتأكيد الطبيعة غير الآمنة لسيناء وأنها مثل الصومال وأجزاء من السودان موطئ قدم لتنظيم القاعدة وطلائع أجهزة المخابرات التي تريد الوصول فى لحظة معينة إلى مساومة الحكومة المصرية على الأمن مقابل المشروع الصهيو أمريكي بإنشاء وطن بديل للفلسطينيين فى غزة وشمال سيناء، أبطالنا فى القوات المسلحة والشرطة، بالطبع لديهم السيناريو البديل وهو تطهير أرض الفيروز من كل العناصر الأجنبية والإرهابية.. فتحية لهؤلاء الأبطال ولجهادهم الصامت ضد قوى الشر.

إسقاط مرسي انعكس على زيادة الفوضى في ليبيا

سلطت صحيفة (فايننشال تايمز) البريطانية الضوء على الهجوم الذي أسفر عن هروب 1000 سجين في ليبيا وأعمال العنف التي نشبت في البلاد عقب اغتيال المعارض السياسي «عبد السلام محمد المسماري» والذي يزعم أنه قتل على يد جماعة الإخوان.

وقالت الصحيفة إن الجماعات الإسلامية في أنحاء العالم العربي تتعرض لضغوط بعد إسقاط الرئيس المعزول «محمد مرسي»، القيادي السابق بجماعة الإخوان، من قبل الجيش في 3 يوليو.

ونقلت الصحيفة عن «عبد المنعم سبيتا»، المحلل السياسي الليبي وعضو سابق في الحكومة الانتقالية التي شكلت بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي عام 2011: «الليبيون غاضبون من جماعة الإخوان وما حدث في مصر قد انعكس هنا في ليبيا».

وتابع قائلاً: الليبيون أكثر وعيا لمخاطر جماعة الإخوان.وأول من ألقى اللوم عليهم في قتل «المسماري» في الشوارع، هم جماعة الإخوان».

وعادت الصحيفة إلى قضية هروب المساجين، ونقلت عن «علي زيدان»، رئيس الوزراء الليبي، قوله إنه سيجري تعديلاً على حكومته، بعد أن اقتحم محتجون مكاتب لجماعة الإخوان في ليبيا، للتنديد باغتيال «المسماري» المعارض البارز للإخوان.

وأمر «زيدان» بإغلاق الحدود البرية مع مصر لمنع هروب المتورطين باغتيال «المسماري» من البلاد، وأبلغت طرابلس السلطات المصرية بهذا القرار وسيتم نقل قائمة بأسماء المشتبه بهم قريبا إلى القاهرة في حال تمكن المجرمون من مغادرة الأراضي الليبية.

سياسات (الإخوان) سبب تفاقم الغضب ضدهم

رأت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» الأمريكية أن الغضب الشعبي تجاه جماعة الإخوان نابع من عدم الموافقة التامة على السياسات التي يتبعها قادة الجماعة.

بل وزادت وتيرة الكره لهم نتيجة ارتفاع المخاوف والشكوك من أنهم وراء العنف الجهادي في شبه جزيرة سيناء المصرية والتآمر بشن موجة من أعمال العنف في أنحاء مصر لإشعال الفوضى في البلاد.

ولفتت الصحيفة الأمريكية إلى أن هناك العديد من الشخصيات العامة التي تصف جماعة الإخوان بكل حرية على أنها جماعة إرهابية ويدينوا أعضائها على أنهم عملاء أجانب.

ومن جانبه، قال «عباس عباس محمود» -مهندس مصري- «إن جماعة الإخوان ليست منظمة مصرية وأعضاءها ليسوا بشرا على الإطلاق.»

وأوضحت الصحيفة أنه في الوقت الذي يزداد فيه الكره لجماعة الإخوان، تتفاقم شعبية الفريق أول «عبدالفتاح السيسي» وزير الدفاع المصري الذي لبى رغبة الملايين من المصريين في إنهاء حكم جماعة الإخوان والإطاحة بالرئيس المصري «محمد مرسي».

وانتهت الصحيفة قائلة: «إن نجم «السيسي» بزغ على أنه رمزا للحنين إلى الكرامة والشعور بالأمن والأمان الذي ضاع منذ قومية الراحل «عبدالناصر» الذي جعل مصر دولة رائدة في المنطقة بأثرها.

كيري يحقق أول إنجاز ملموس له باستئناف المحادثات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين

رأت صحيفة «تليجراف» البريطانية أن عودة المحادثات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين هي أول إنجاز ملموس لوزير الخارجية الأمريكي جون كيري عقب شهور من الجولات الدبلوماسية التي قام بها حيال تلك الأزمة مشيرة إلى أنه رغم إعلان الولايات المتحدة بدء محادثات تمهيدية أمس بين الجانبين إلا أنه لايزال الأمر غير واضح بشأن ما إذا كانت تلك المحادثات ستسفر عن استئناف رسمي لمحادثات السلام المتوقفة منذ عام 2008.

وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت استئناف المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية عقب سنوات من توقفها، عقب موافقة إسرائيل على إطلاق سراح 104 سجناء فلسطينيين متهمين بجرائم قتل.

وقالت الصحيفة إنه على الرغم من العودة إلى مائدة المفاوضات لم يبد أي طرف تفاؤلا بشأنها، وألقى كل طرف باللائمة على الطرف الآخر بشأن عدم نجاح 20 عاما من المفاوضات التي توقفت بسبب أحداث العنف..على حد قولها.

وأفادت «تليجراف» بأن مجلس الوزراء الإسرائيلي انعقد صباح أمس الأول الأحد للتصويت على قرار بالإفراج عن 104 سجناء فلسطينيين حيث صوت 13 وزيرا بالموافقة على هذا القرار فيما رفض 7 وزراء وامتنع وزيران عن التصويت، مشيرة إلى أن قرار الإفراج كان جزءا أساسيا لما طالب به كيري لاستئناف محادثات السلام.

تجدر الإشارة إلى أنه عقب موافقة إسرائيل على قرار الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين، طالب وزير الخارجية الأمريكي رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس بإرسال وفودهما إلى واشنطن لعقد محادثات تمهيدية.